

Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية

الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية:

القضاء على الفقر

بيان مقدم من جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة ومنظمة فيفات
الدولية وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، وهي منظمات غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.5/2012/1



بيان

تغير المناخ، والزراعة، والقضاء على الفقر

لا يختلف اثنان على أن كوكبنا يواجه أزمة فهو مهدد بعواقب الظلم الاجتماعي، كما يظهر من اتساع الفجوة بين نسبة الـ ١ في المائة ونسبة الـ ٩٩ في المائة؛ ومهدد بالحروب الأهلية والحروب بين الدول، التي لا تزال تشكل الوسيلة السائدة التي يُلجأ إليها في تسوية النزاعات الإنسانية حتى في القرن الحادي والعشرين؛ ومهدد بعجزنا المطرد عن التعامل بنجاح مع الآثار البشرية الواقعة على موارد الأرض ونظم حفظ الحياة، كما يظهر من عدم استقرار الأمن الغذائي في جميع مناطق العالم. وإنه لفي هذا السياق الأوسع يجب النظر في وضع خطط للقضاء على الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن فهم الصلة بين تغير المناخ الناشئ عن النشاط البشري وبين الزراعة الصناعية أمر أساسي في نجاح التخطيط للقضاء على الفقر. وقد استُمدت الأفكار المعروضة في الفروع الواردة أدناه من التقرير المعنون *The Wheel of Life: Food, Climate, Human Rights and the Economy* (عجلة الحياة: الغذاء، والمناخ، وحقوق الإنسان والاقتصاد) الذي أعدته ديبي باركر العاملة في مركز سلامة الأغذية، وذلك ما لم تُذكر مصادر أخرى.

التغير المناخي الناشئ عن النشاط البشري يعوق القضاء على الفقر

الأمن الغذائي

يؤدي تغير المناخ إلى زيادة حدة الفقر ويعوق القضاء عليه من خلال تأثيره على الأمن الغذائي والزراعة الريفية. وبينما لا تتسبب البلدان الواقعة جنوب الكرة الأرضية في الوقت الحاضر سوى من حدوث ما نسبته ٣٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي (وحتى أدنى من ذلك، تاريخياً)، فإن البنك الدولي يذكر أنها ستعاني مما نسبته ٨٠ في المائة من آثار تغير المناخ، وهي معاناة ستطال على وجه الخصوص، وفقاً للتقييم الدولي لاستخدام المعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية، نسبة الـ ٧٠ في المائة من الفقراء المعتمدين على الزراعة في تأمين قوت يومهم، بالنظر إلى أن الظواهر المناخية البالغة الشدة كالجفاف والفيضانات وازدياد الآفات الزراعية وانتقال الأمراض تؤدي إلى رداءة المحصول. وأظهرت دراسات حديثة أن هذه التقلبات المناخية سيعاني منها أفقر المناطق في العالم، مثل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حيث يتوقع برنامج الأغذية العالمي انخفاض الغلة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة، وجنوب آسيا حيث يتوقع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية انخفاض إنتاج القمح، على سبيل المثال، بنسبة ٥٧ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

الهجرة

تتزايد كذلك عرقلة محاولات القضاء على الفقر عندما تدفع الصدمات والضغط البيئية الأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى مغادرة ديارهم، أي يهاجرون بحثاً عن ملجأ داخل الوطن أو خارج حدوده. ويمكن أن يكون ذلك بسبب التدهور البطيء للموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى حدوث حالات نقص في المياه والأغذية والأراضي الصالحة للزراعة وإلى إلحاق الضرر بالموارد المحلية ونضوبها. ولكن وفقاً لما أفادت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن تشريد العدد الأكبر من الأشخاص يتم بفعل الكوارث الطبيعية المدمرة المفاجئة.

ومن الأسباب المؤدية للتشريد أيضاً تجريد المجتمعات المهمشة من ملكياتها وإفقارها، حيث تشتري بلدان غنية بالأموال مساحات شاسعة من الأراضي في بعض أفقر البلدان مدعية بأن حيازات الأراضي الأجنبية تلك ستؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي، وإلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. أما في حقيقة الأمر، فإن مخططات استغلال الأراضي هذه، التي تطلق عليها جماعات المجتمع المدني "عمليات استيلاء على الأراضي"، تؤدي إلى حرمان السكان المحليين، كصغار المزارعين وجماعات الفلاحين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأخرى، من فرص الحصول على أراضي ومنازل آبائهم وأجدادهم وقطع موارد الرزق اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وعلاوة على ذلك، تتسبب أغلبية المشاريع، على عكس ما يُعد به المستثمرون، في إفقار السكان المحليين وفي تغيير المناخ. فالمحاصيل الغذائية ومحاصيل الوقود الحيوي التي تُزرع في تلك البلدان يُعاد تصديرها إلى الدول الغنية. كما أن تلك الزراعات الصناعية الأحادية المحصول لا تؤدي إلى تقليص التنوع البيولوجي فحسب، بل إنها تحتاج أيضاً إلى كمية كبيرة من المدخلات الكيميائية، مما يؤدي إلى زيادة انبعاثات غازات الدفيئة ونضوب المياه والتربة والموارد الطبيعية الأخرى.

البُعد الجنساني

تشكل المرأة الريفية العمود الفقري للزراعة في أنحاء كثيرة من العالم النامي. فهي تقوم بعمليات خزن البذور وتبنيها، وتباشر الزراعة والإنتاج والتصنيع والتسويق، فهي تنتج، وفقاً لإحصاءات منظمة "المرأة تزدهر في جميع أنحاء العالم"، ما نسبته ٨٠ في المائة من الأغذية في بعض البلدان النامية، ووفقاً لشبكة تمويل المرأة، ما تتراوح نسبته بين ٣٥ و ٤٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ووفقاً لدراسات منظمة "المرأة تزدهر في جميع أنحاء العالم"، تنتج المرأة الريفية عالمياً نصف الغذاء في العالم. ولكن الآثار المترتبة على تغير المناخ ستزيد من الصعوبات التي تواجهها النساء الريفيات في المحافظة على الإنتاجية الزراعية

وزيادتها. وبسبب صعوبة الوصول إلى المصادر الناضبة للموارد الطبيعية كالخشب والمياه، تزداد أعباء العمل الملقاة على عاتق المرأة، مما يؤثر على صحتها، ويؤدي إلى تقليل الوقت المخصص للمشاركة في عمليات صنع القرار المحلي، ويسبب لها إجهادا إضافيا فوق رعاية الأطفال والمسنين. وبالإضافة إلى ذلك، فبسبب الأعراف السائدة داخل الثقافات في اللامساواة بين الجنسين، يتم تجاهل الآثار الجنسانية للسياسات والبرامج الوطنية التي تتناول تغير المناخ ومبادرات الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، ووفقا للأرقام التي أوردتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، لا تتلقى المزارعات سوى ما نسبته 5 في المائة من خدمات الإرشاد الزراعي في جميع أنحاء العالم. وهكذا تكون المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في إنتاج الغذاء محدودة، ويتفاقم تأنيث الفقر.

الزراعة الصناعية تسهم في حدوث تغير المناخ وتؤدي إلى زيادة حدة الفقر

خلال القرن الماضي، بدأ نظام عالمي للزراعة الصناعية شديد المركزية كثيف الاستخدام للطاقة يحل محل أنظمة غذائية متعددة الوظائف صغيرة الحجم كان المزارعون المحليون فيها يزرعون المحاصيل الغذائية للمجتمعات المحلية أساسا. ويتميز هذا النموذج الصناعي المعولم للأغذية والزراعة باستخدام شديد ومكثف للطاقة والمواد الكيميائية والمبيدات والمياه، وإنتاج المحاصيل الأحادية النوع، واستخدام نظم نقل منتجة للتلوث. وقد تسببت تلك الممارسات الزراعية في حدوث تغير المناخ، ونضوب الموارد، وشحّ المواد الغذائية. بل لقد خلص تقرير للبنك الدولي صادر مؤخرا إلى أن الممارسات الزراعية الحالية تنتج ما تزيد نسبته على 30 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، بما فيها غازات أشد تأثرا من ثاني أكسيد الكربون، مثل أكسيد النيتروز والميثان. وإلى جانب الدور الذي تؤديه الزراعة الصناعية في تغير المناخ، فإن أثرها البيئي يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان بطرق منها، على سبيل المثال، تأثيرها على إمكانية زراعة المحاصيل الغذائية، مما يؤدي إلى استفحال الجوع في جميع مناطق العالم وإلى الإهمار الاقتصادي لسبل معيشة المزارعين والمجتمعات الريفية، مما يزيد أحوال السكان الذين يعيشون في فقر سوءا بشكل لا يطاق.

آفاق المستقبل

أخفقت الثورة الخضراء والهندسة الوراثية للبذور والمحاصيل اللتان قامتا على النموذج الزراعي الصناعي، واللذان كانتا من المحاولات المبكرة لضمان الأمن الغذائي والقضاء على الفقر بشكل غير مباشر. وأدت الثورة الخضراء إلى تدهور الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل، في حين ألقى الأداء والسجل العلمي المدون حتى حينه بظلال من الشك على مصداقية الادعاءات القائلة بأن الهندسة الوراثية ستؤدي إلى التخفيف

من حدة تغير المناخ. فلا بد إذن من استحداث نُهج بديلة. ولهذا، فإننا نقترح أن تقوم خطط القضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي على الجهود الموازية لكبح تغير المناخ ولانتقال بالمجتمعات من نموذج الزراعة الصناعية إلى زراعة ذات أساس إيكولوجي تراعي حقوق الأرض وحقوق الإنسان على حد سواء.

التوصية ١

لا بد من أن يحل نموذج في الزراعة يحافظ على سلامة البيئة ويساعد على ضمان حقوق الإنسان محل الزراعة الصناعية. ونموذج العمل هذا الذي يضع الطبيعة في صلب النمو الاقتصادي، ينبغي أن يتميز بما يلي:

(أ) استخدام أساليب زراعية - إيكولوجية للزراعة العضوية تكون مستدامة ومنخفضة التكلفة؛

(ب) تشجيع المزارعين على الابتكار واكتساب المعارف وحصولهم على التكنولوجيا المناسبة؛

(ج) تعزيز سبل العيش الكريم؛

(د) دعم الاقتصادات المجتمعية الحيوية، مثل النشاط الزراعي للفلاحين وصغار المزارعين؛

(هـ) احترام الممارسات الزراعية المتنوعة ثقافياً؛

(و) التخطيط الذي يشمل السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية، والذي يأخذ في الحسبان آثار التلوث، وتآكل الأرض أمام الصناعة، وفقدان التنوع البيولوجي.

ويشكل دور المجتمع المدني عاملاً أساسياً في نجاح هذا الانتقال. وتطرح المسائل الواردة لدى النظر في الصلة بين الزراعة الصناعية وتغير المناخ طائفة من التحديات الجديدة التي ينبغي أخذها في الاعتبار. وكما ذكر في التقرير المعنون *The Wheel of Life* (عجلة الحياة)، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تحويل المناقشات بعيداً عن الطروحات القائلة بأنه يمكن إطعام العالم الجائع، وكبح تغير المناخ عن طريق استخدام التكنولوجيات الزراعية. وكذلك يمكنها إقناع الجهات المانحة وقطاع الأعمال بإعادة تقييم التحيزات المحتملة لصالح الزراعة الصناعية وإعادة توجيه الأموال إلى نماذج للزراعة قائمة على أسس بيئية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية أيضاً إقامة ائتلافات تركز على الصلات القائمة بين المسائل

الشاملة لعدة قطاعات والعمل على التوصل إلى حلول مشتركة لقضايا تبدو منفصلة عن بعضها البعض.

التوصية ٢

لا بد من الاعتراف بدور المجتمع المدني في خطط العمل الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، والحد من تغير المناخ، والانتقال إلى نموذج في الزراعة يراعي الاعتبارات البيئية وحقوق الإنسان. وينبغي دعوة المنظمات غير الحكومية إلى التعاون في تنفيذ تلك الخطط.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية التي لها مركز استشاري لدى المجلس: راهبات سيدة المحبة للراعي الصالح، والمنظمة غير الحكومية للآباء الكرمليين، ومنظمة أبرشيات القديس يوسف، ومؤتمر القيادة للآباء الدومينيكان، والمنظمة الدولية للآباء الفرنسيسكان، والاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية، والاتحاد الدولي للمحاميات، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة مريم العذراء المباركة، ومنظمة الآلاميين الدولية، واتحاد راهبات المحبة، وراهبات الرحمة في الأمريكتين، ومنظمة يونانيمما إنترناشيونال.